٥ـ فى قوله تعالى :﴿الٓمٓ﴾ [١][(١)] هذه الآية تتكرر فى أوائل ست سور[(٢)]، فهى من المتشابه (أيضًا) لفظًا. وذهب جماعة من المفسرين إلى أن قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] هى هذه الحروف الواقعة فى أوائل السور، فهى أيضًا من المتشابه لفظًا ومعنى، والموجب لذكره أول «البقرة» من القسم وغيره، وهو بعينه الموجب لذكره فى أوائل سائر السور المبدوءة به، وزاد فى الأعراف (صادًا)؛ لما جاء بعده: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾[الأعراف: ٢]؛ ولهذا قال بعض المفسرين : معنى ﴿الٓمٓصٓ﴾ :* ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. وقيل: معناه المصور، وزاد فى الرعد راء؛ لقوله بعده: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ﴾ [الرعد: ٢].

٦ـ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[٦] وفى «يس»: ﴿وَسَوَاءٌ﴾ [١٠] بزيادة واو؛ لأن ما فى البقرة جملة هى خبر عن اسم (إن)، وما فى «يس» جملة عطفت بالواو على جملة[(٣)].

٧ـ قوله: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[٨] ليس فى القرآن غيره. تكرار العامل مع حرف العطف لا يكون إلا للتأكيد، وهذه حكاية كلام المنافقين، وهم أكدوا كلامهم؛ نفيًا للريبة، وإبعادًا للتهمة،فكانوا فى ذلك كما قيل: «يكاد المريب يقول : خذونى»، فنفى الله الإيمان عنهم بأوكد الألفاظ فقال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٨]. ويكثر ذلك مع النفى[(٤)]، وقد جاء فى القرآن على

---

(١) راجع الكلام على الحروف المقطعة فى أوائل السور، واختلاف المفسرين حولها فى مختصر ابن كثير (١/ ٢٧) وكشاف الزمخشرى (١/ ٧٦).

(٢) فتح الرحمن (ص ١٩) مسألة رقم (١) وقد تكررت فى السور الست الآتية: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة. فهذه ست سور.

(٣) قال الله تعالى فى يس: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (١٠) بذكر واو العطف، وهنا فى البقرة قال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ فلم يذكر حرف العطف. راجع أيضًا الفوائد المنثورة (الفتاوى) للإمام النووى (ص ١٧١) مسألة (١٢).

(٤) كذا ورد بالأصل.

موضعين: فى النساء: ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٣٨] ، وفى التوبة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢٩].

٨ـ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [٢١] ليس فى القرآن غيره؛ لأن العبادة فى الآية: التوحيد(١).

والتوحيد أول ما يلزم العبد من المعارف، فكان هذا أول خطاب خاطب الله به الناس فى القرآن، فخاطبهم بما ألزمهم أولاً، ثم ذكر سائر المعارف، وبنى عليها العبادات فيما بعدها من السور والآيات.

فإن قيل: سورة البقرة ليست من أوائل القرآن نزولاً، فلا يحسن فيها ما ذكرتَ.

قلت: أول القرآن سورة الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، على هذا الترتيب إلى سورة الناس، وهكذا هو عند الله ـ تعالى ـ فى اللوح المحفوظ، وهو على هذا الترتيب كان يعرضه ـ عليه الصلاة والسلام ـ على جبريل ـ عليه السلام ـ كل سنة، أى: ما كان يجتمع عنده منه(٢).

وعرضه ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى السنة التى توفى فيها مرتين ، وكان آخر الآيات نزولاً: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ فأمره جبريل أن يضعها بين آيتى الربا والدين.

وذهب جماعة من المفسرين إلى أن قوله فى «هود»: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾ [١٣](٣) معناه مثل البقرة إلى هود، وهى العاشرة. ومعلوم أن سورة «هود» مكية، وأن «البقرة»، و«آل عمران»، و«النساء»، و«المائدة»، و«الأنفال» مدنيات نزلن بعدها.

---

(١) القرطبى (١/ ٢٣٨) والبيضاوى (١/ ١٦) والكشاف (١/ ٨٠) ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ومثل قوله: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] أى الموحدين. أنظر: تفسير القرطبى (١٧/ ٥٥) والطبرى (٢٧/ ٢٨).

(٢) أى ما كان يجتمع عنده ﷺ من القرآن فى سنة.

(٣) وفى البقرة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ و«من» هنا للتبعيض أو للتبيين أو صلة كما ذكر الأخفش. بتصرف من فتح الرحمن (ص٣).

وفسر بعضهم قوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤][1] أى: اقرأه على هذا الترتيب من غير تقديم ولا تأخير. وجاء النكير على من قرأه معكوسًا، ولو حلف إنسان أن يقرأ القرآن على الترتيب لم يلزمه إلا على هذا الترتيب، ولو نزل جملة كما اقترحوا عليه بقولهم: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] لنزل على هذا الترتيب، وإنما تفرقت سوره وآياته؛ نزولا لحاجة الناس حالة بعد حالة، ولأن فيه الناسخ والمنسوخ، ولم يكونا ليجتمعا نزولاً.

وأبلغ الحكم فى تفرقه ما قاله سبحانه ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] وهذا أصل تنبنى عليه مسائل.

٩ـ قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [٢٣] بزيادة «من» فى هذه السورة، وفى غيرها ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨][2]؛ لأن «من»: تدل على التبعيض، ولما كانت هذه السورة سنام القرآن، وأوله بعد الفاتحة؛ حسن دخول «من» فيها؛ ليعلم أن التحدى واقع على جميع سور القرآن من أوله إلى آخره، وغيرها من السور لو دخل عليها «من» لكان التحدى واقعًا على بعض السور دون بعض. ولم يكن ذلك بالسهل.

والهاء فى قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ تعود إلى «ما» وهو القرآن الكريم، وذهب البعض إلى أنه يعود على محمد عليه السلام، أى فأتوا بسورة من إنسان مثله، وقيل: يعود إلى الأنداد[3]، وهو ضعيف؛ لأن الأنداد جماعة، والهاء للفرد، وقيل: مثله: التوراة، والهاء تعود إلى القرآن، والمعنى: فأتوا بسورة من التوراة التى هى مثل القرآن؛ ليعلموا وفاقهما وهو خطاب لليهود.

١٠ـ قوله: ﴿فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [٣٤] ذكر هذه الخلال فى هذه السورة جملة، ثم ذكرها فى سائر السور مفصلاً، فقال فى

---

(١) راجع معنى الترتيل أيضًا فى تفسير القرطبى (١٩/ ٣٦) وتفسير الطبرى (٢٩/ ٨٠).

(٢) راجع الفتاوى للنووى ص ١٧٣، ١٧٤. مسألة (١٩).

(٣) الأنداد: النظراء والشركاء. يقال: هذا ند فلان ونديده. والأنداد: الأشباه والأمثال. راجع «الدر المنثور فى التفسير بالمأثور» للسيوطى (١/ ٣٥). ثم انظر أيضًا مختصر ابن كثير (١/ ٣٨).

الأعراف[1]: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [١١]، وفى «الحجر»: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [٣١] وفى «سبحان»[2]: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [٦١] ، وفى «الكهف»: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [٥٠] وفى «طه»: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [١١٦]. وفى «ص»: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [٧٤].

١١ـ قوله: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا﴾ [٣٥] بالواو.

وفى «الأعراف»: ﴿فَكُلا﴾ [١٩] بالفاء؛ ﴿سْكُنْ﴾[3] فى الآيتين ليس بأمر بالسكون الذى هو ضد الحركة، وإنما الذى فى «البقرة» من السكون الذى معناه الإقامة، وذلك يستدعى زمانًا ممتدًا، فلم يصلح إلا بالواو؛ لأن المعنى: اجمع بين الإقامة فيها والأكل من ثمارها. ولو كان (الفاء) مكان (الواو) لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة؛ لأن (الفاء) للتعقيب والترتيب. والذى فى «الأعراف» من السكنى التى معناها: اتخاذ الموضع مسكنًا؛ لأن الله ـ تعالى ـ أخرج إبليس من الجنة بقوله: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا﴾ [١٨][4]، وخاطب آدم فقال: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [١٩] أى اتخذاها لأنفسكما مسكنًا ﴿فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [١٩] فكانت الفاء أولى؛ لأن اتخاذ المسكن لا يستدعى زماناً ممتدًا، ولا يمكن الجمع بين الاتخاذ والأكل فيه[5]، بل يقع الأكل عقيبه.

وزاد فى البقرة ﴿رَغَدًا﴾؛ لما زاد فى الخبر تعظيمًا بقوله: ﴿وقلنا﴾ بخلاف سورة «الأعراف»؛ فإن فيها ﴿قَالَ﴾، و«الخطيب» ذهب إلى أن ما فى «الأعراف» خطاب لهما قبل الدخول، وما فى البقرة بعد الدخول.

---

(١) فى الأصول : الفرقان. وهذا خطأ تحريف من النساخ.

(٢) أى سورة الإسراء رقم (١٧) فى ترتيب المصحف.

(٣) أنظر الدر المنثور للسيوطى (١/ ٥٢) وفتاوى النووى ص ١٧٥ مسألة (٢٢) وفتح الرحمن (ص ٢٥) (مسألة ١٨).

(٤) راجع تفسير الطبرى (٨/ ١٠٣) ومجاز القرآن لأبى عبيد (١/ ٢١١).

(٥) فتاوى النووى (ص ١٧٥) مسألة (٢٢).

١٢ـ قوله: ﴿اهْبِطُوا مِنْهَا﴾ [٣٨] كرر الأمر بالهبوط [١]؛ لأن الأول من الجنة، والثانى من السماء.

١٣ـ قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ﴾ [٣٨]؛ وفى «طه»: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ﴾[١٢٣] (تبع) و(اتبع) بمعنى[٢]، وإنما اختار فى طه (اتبع)؛ موافقة لقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ﴾ [١٠٨].

١٤ـ قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [٤٨] قدم الشفاعة فى هذه الآية وأخر العدل، وقدم العدل فى الآية الأخرى[٣] من هذه السورة وأخر الشفاعة. وإنما قدم الشفاعة؛ قطعًا لطمع من زعم أن آباءهم تشفع لهم، وأن الأصنام شفعاؤهم عند الله، وأخرها فى الآية الأخرى؛ لأن التقدير فى الآيتين معًا: لا يقبل منها شفاعة فتنفعها تلك الشفاعة ؛ لأن النفع بعد القبول، وقدم العدل فى الآية الأخرى؛ ليكون لفظ القبول مقدمًا فيها.

١٥ـ قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [٤٩] بغير واو هنا على البدل من ﴿يسومونكم﴾، وفى «الأعراف»: ﴿يقتلون﴾ [١٤١]، وفى «إبراهيم»: ﴿ويذبحون﴾[٦] بالواو؛ لأن[٤] ما فى هذه السورة و«الأعراف» من كلام الله تعالى، فلم يعدد المحن عليهم[٥]، والذى فى إبراهيم من كلام موسى فعدد

---

(١) قال الشيخ زكريا الأنصارى فى كتابه: «كرر الأمر بالهبوط للتوكيد، أو لأن الهبوط الأول من الجنة والثانى من السماء، أو لأن الأول إلى دار الدنيا، يتعادون فيها ولا يخلدون، والثانى إليها للتكليف فيمن اهتدى نجا، ومن ضل هلك» أ. هـ.

(٢) يقول النووى: «يحتمل ـ والله أعلم ـ أن «فعل» لا يلزم منه مخالفة الفعل قبله، و«افتعل» يشعر بتجديد الفعل، وبيان قصة آدم هنا بفعله فجىء بمن ﴿اتَّبَعَ هُدَايَ﴾، وفى طه بعد قوله ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [١١٥] ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [١٢١] فناسب ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ﴾ أى جدد قصد الاتباع» أ. هـ.

(٣) وهى الآية رقم ثلاث وعشرين ومائة من سورة البقرة: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ والعدل هنا هو الفدية. وراجع معنى العدل، ولماذا قيل للفداء عدل؟ فى غريب القرآن ص ٤٨ وقارن هذا بما ذكر الإمام الطبرى فى التفسير (١/ ٣٥) قال الشيخ الأنصارى: «قدم الشفاعة هنا فى البقرة، وعكسه فيما يأتى؛ للإشارة هنا إلى أن ميله إلى حب نفسه أشد منه إلى حب المال، ثم إلى من هو بعكس ذلك» أ. هـ. بتصرف وزيادة. راجع أيضًا ما قاله النووى فى فتاويه (ص ١٧٩).

(٤) نقل الشيخ زكريا كلام الكرمانى هذا فى فتح الرحمن ص ٢٧ مسألة (٢٤)، وكذلك نقله النووى ص ١٧٧ مسألة (٢٧) مع زيادة وتصرف.

(٥) فى المطبوعة: فلم تعداد المحن . . وهو غير مناسب.

المحن عليهم، وكان مأمورًا بذلك فى قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥].

١٦ـ قوله: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٥٧] ها هنا، وفى «الأعراف» [١٦٠]، وقال فى «آل عمران»: ﴿وَلَكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [١١٧]؛ لأن ما فى السورتين إخبار عن قوم ماتوا وانقرضوا، وما فى «آل عمران» مثل(١).

١٧ـ قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا﴾ [٥٨] بالفاء، وفى «الأعراف» [١٦١] بالواو؛ لأن الدخول سريع الانقضاء، فيتبعه الأكل، وفى «الأعراف» ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا﴾ [١٦١] المعنى: أقيموا فيها، وذلك ممتد، فذكر بالواو، أى اجمعوا بين الأكل والسكون، وزاد فى «البقرة» ﴿رَغَدًا﴾ (٥٨)؛ لأنه ـ سبحانه ـ أسنده إلى ذاته بلفظ التعظيم وهو قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [٥٨] خلاف ما فى «الأعراف»؛ فإن فيه ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ [١٦١].

وقدم ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [٥٨] على قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [٥٨] فى هذه السورة، وأخرها فى «الأعراف»؛ لأن السابق فى هذه السورة ﴿ادخلوا﴾؛ فبين كيفية الدخول(٢).

وفى هذه السورة ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [٥٨] بالإجماع، وفى «الأعراف» ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ [١٦١] مختلف؛ لأن خطايا: صيغة الجمع الكثير، ومغفرتها أليق فى الآية، بإسناد الفعل إلى نفسه سبحانه.

وفى هذه السورة ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ [٥٨]. وفى الأعراف ﴿سَنَزِيدُ﴾ [١٦١] بغير واو، لأن اتصالها فى هذه السورة أشد(٣)؛ لاتفاق اللفظين، واختلفا فى الإعراب؛ لأن اللائق (سنزيد) محذوف الواو، ليكون استئنافًا للكلام.

وفى هذه السورة ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً﴾ [٥٩](٤)، وفى «الأعراف»[١٦٢]

---

(١) فتح الرحمن (ص ٢٧) مسألة (٢٥).

(٢) ففى البقرة جاء الخطاب من الله ـ تعالى ـ بينما فى الأعراف جاء بصيغة الغائب؛ ولذلك عطف بالواو فى البقرة.

(٣) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن» (ص ٢٨) مسألة (٢٧)، والنووى (ص ١٧٨) مسألة (٢٨).

(٤) راجع تفسير الطبرى (١/ ٤١١)، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى (١/ ٧١)، وتبديلهم ذلك أنه لما قيل لهم: قولوا حطة. قالوا: حنطة.

﴿ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾؛ لأن فى الأعراف ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ﴾ [١٥٩]، ولقوله: ﴿مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وفى هذه السورة: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٥٩]، وفى «الأعراف» ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ [١٦٢]؛ لأن لفظ الرسول والرسالة كثر فى «الأعراف»، فجاء ذلك؛ وفقًا لما قبله[١]، وليس كذلك فى سورة البقرة.

١٨ـ قوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [٦٠]، وفى «الأعراف» : ﴿فَانْبَجَسَتْ﴾[١٦٠]؛ لأن الانفجار: انصباب الماء بكثرة[٢].

والانبجاس: ظهور الماء، وكان فى هذه السورة ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [٦٠] فذكر بلفظ بليغ، وفى «الأعراف»: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [١٦٠] وليس فيه ﴿واشربوا﴾؛ فلم يبالغ فيه.

١٩ـ قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [٦١] فى هذه السورة، وفى «آل عمران»: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [٢١] وفيها وفى «النساء»: ﴿وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [١٨١، ١٥٥]؛ لأن ما فى «البقرة» إشارة إلى الحق الذى أذن الله أن تقتل به النفس وهو قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فكان الأولى [الذكر معرفًا][٣]؛ لأنه من الله تعالى، وما فى «آل عمران» و«النساء» نكرة، أى بغير حق فى معتقدهم ودينهم، فكان هذا بالتنكير أولى[٤].

وجمع النبيين جمع السلامة فى «البقرة» لموافقة ما بعده من جمعى السلامة وهو [النبيين والصابئين] وكذلك فى «آل عمران»: [إن الذين ـ وناصرين ـ ومعرضون] بخلاف الأنبياء فى السورتين [٥].

---

(١) راجع الأقوال فى الفتح (ص ٢٩) مسألة (٣٠) وبنحوه عند النووى (ص ١٧٩).

(٢) قال النووى: «إن الانفجار أبلغ فى كثرة الماء» أهـ . بتصرف.

(٣) كذا بالأصل . أى ذكر (الحق) معرفًا، والله أعلم.

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصارى: «فإن قلت لِمَ مَكَّن الكافرين من قتل الأنبياء؟ قلت: كرامة لهم، وزيادة فى منازلهم، كمن يقتل فى الجهاد من المؤمنين» أهـ. بتصرف، وكذا ورد هذا المعنى فى فتح الرحمن (ص٢٩) مسألة (٣١).

(٥) الفتح (ص ٢٩ ، ٣٠) مسألة (٣٤)، والنووى (ص ١٨٠) مسألة (٣٢).

٢٠ـ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾ [٦٢][(١)]، وقال فى «الحج»: ﴿وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ [١٧]، وقال فى المائدة: ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ [٦٩]؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين فى الرتبة[(٢)]؛ لأنهم أهل الكتاب، فقدمهم فى «البقرة»، والصابئون مقدمون على النصارى فى الزمان؛ لأنهم كانوا قبلهم، فقدمهم فى «الحج»، وراعى فى «المائدة» المعنيين، وقدمهم فى اللفظ، وأخرهم فى التقدير؛ لأن تقديره: والصابئون كذلك.

قال الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنى وَقَيَّارٌ بها لغريب

أراد: إنى لغريب وقيار كذلك، فتأمل فيها وفى أمثالها يظهر لك إعجاز القرآن.

٢١ـ قوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [٨٠] وفى «آل عمران»: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٢٤]؛ لأن الأصل فى الجمع إذا كان واحده مذكرًا أن يقتصر فى الوصف على التأنيث، نحو قوله: ﴿سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ * وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ ـ ١٦] وقد يأتى سرر مرفوعات على تقدير ثلاث سرر مرفوعة، وتسع سرر مرفوعات، إلا أنه ليس بالأصل، فجاء فى «البقرة» على الأصل، وفى «آل عمران» على الفرع[(٣)]، وقوله: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٢٠٣] أى فى ساعات أيام معدودات، وكذلك ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾[الحج: ٢٨].

٢٢ـ قوله ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٩٤] ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ [٩٥]،

---

(١) قال قتادة: الصابئون هم قوم يعبدون الملائكة، ويصلون إلى القبلة، ويقرءون الزبور. راجع تفسير الطبرى (١/ ١٤٧)، والدر المنثور للسيوطى (١/ ٧٥) وفيه: «إلى غير القبلة». وفى (أبو الأنبياء إبراهيم الخليل) للعقاد رحمه الله: أن الصابئة ديانة مفتوحة تأخذ من كافة العقائد ما تشاء.

(٢) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن (ص ٣٠) مسألة (٣٥)، والنووى (ص ١٨٠) مسألة (٣٣). انظر أيضًا تفسير الطبرى (١/ ١٤٧)، والدر المنثور للسيوطى (١/ ٧٥).

(٣) فتح الرحمن (ص ٣٢) من المسألة (٣٩)، والنووى (ص ١٨٢) مسألة (٣٨).

وفى الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾[1][٧]؛ لأن دعواهم فى هذه السورة بالغة قاطعة، وهى كون الجنة لهم بصفة الخلوص، فبالغ فى الرد عليهم بلن، وهو أبلغ ألفاظ النفى، ودعواهم فى الجمعة قاصرة مترددة[2]، وهى زعمهم أنهم أولياء الله ، فاقتصر على (لا).

٢٣ـ قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٠]، وفى غيرها (لا يعقلون ـ لا يعلمون)؛ لأنهم بين ناقض عهد، وجاحد حق، إلا القليل[3]، منهم عبد الله ابن سلام وأصحابه، ولم يأت هذان المعنيان معًا فى غير هذه السورة.

٢٤ـ قوله: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ[4] أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾[5] [١٢٠]، وفيها أيضًا: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [١٤٥] ، فجعل مكان قول «الذى» (ما) وزاد فى أوله (من)؛ لأن العلم فى الآية الأولى علم بالكمال، وليس وراءه علم؛ لأن معناه: بعد الذى جاءك من العلم بالله وصفاته، وبأن الهدى هدى الله، ومعناه: أن دين الله الإسلام، وأن القرآن كلام الله، فكان لفظ (الذى)[6] أليق به من لفظ (ما)؛ لأنه فى التعريف أبلغ، وفى الوصف أقعد؛ لأن (الذى) تعرفه صلته فلا يتنكر قط، وتتقدمه أسماء الإشارة، نحو قوله:

﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾: [الملك: ٢٠]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾ [الملك: ٢١] فيكتنف (الذى) بيانان[7] هما: الإشارة قبلها، والصلة بعدها، ويلزمه الألف واللام، ويثنى ويجمع، وليس لـ (ما) شىء من ذلك؛ لأنه يتنكر مرة، ويتعرف أخرى، ولا يقع وصفًا لأسماء الإشارة، ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع. وخص الثانى بـ(ما)، لأن المعنى: من

(١) النووى (ص ١٨٣) مسألة (٣٩)، وفتح الرحمن السابق.
(٢) فى فتح الرحمن (قاصرة مردودة). (ص ٣٢).
(٣) أى القليل الذين منهم . . إلخ.
(٤) وردت بالمطبوعة (وإن اتبعت) وهذا تحريف خطير.
(٥) النووى (ص ١٨٣، ١٨٤) مسألة (٤١)، وفتح الرحمن (ص ٣٤، ٣٥) مسألة (٤٩).
(٦) ساقطة من الأصل.
(٧) فى الأصول (بيانات) وهذا تحريف من الناسخ، لأنه لا يتفق مع السياق.

بعد ما جاءك من العلم بأن قبلة الله هى الكعبة، وذلك قليل من كثير من العلم، وزيدت معه (من) التى لابتداء الغاية، لأن تقديره: من الوقت الذى جاءك فيه العلم بالقبلة، لأن القبلة الأولى نسخت بهذه الآية، وليست الأولى مؤقتة بوقت.

وقال فى سورة الرعد: ﴿بَعْدَ مَا جَاءَكَ﴾ [٣٧] فعبر بلفظ (ما) ولم يزد (من)؛ لأن العلم هنا هو: الحكم العربى.

أى: القرآن، فكان بعضًا من الأول، ولم يزد فيه (من)؛ لأنه غير مؤقت، وقريب من معنى القبلة ما فى «آل عمران»، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [٦١] فهذا جاء بلفظ (ما) وزيدت فيه (من).

٢٥ـ قوله ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [١٢٣]. هذه الآية والتى قبلها متكررتان[١]؛ وإنما كررت؛ لأن كل واحدة منهما صادفت معصية تقتضى تنبيهًا ووعظًا؛ لأن كل واحدة وقعت فى غير وقت الأخرى، والمعصية الأولى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [٤٤]، والثانية ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [١٢٠].

٢٦ـ قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [١٢٦]، وفى «إبراهيم» ﴿هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [٣٥]؛ لأن (هذا) إشارة إلى المذكورة فى قوله ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾[٣٧] قبل بناء الكعبة، وفى «إبراهيم» إشارة إلى البلد، بعد الكعبة فيكون ﴿بَلَدًا﴾[٢] فى هذه السورة المفعول الثانى، وآمنًا، نعته (أى صفته) و﴿هَذَا الْبَلَدَ﴾[٣] فى إبراهيم المفعول الأول، و(آمنًا)[٣] المفعول (الثانى) [٣].

وقيل: لأن النكرة إذا تكررت صارت معرفة.

وقيل: تقديره فى «البقرة»: (البلد بلدا آمنا) فحذف اكتفاء بالإشارة، فتكون الآيتان سواء.

---

(١) أى متكررتان فى الآية رقم ٤٨ من سورة البقرة.

(٢) وانظر النووى (ص ١٨٤) مسألة رقم (٤٢)، وفتح الرحمن (ص ٣٥، ٣٦) مسألة (٥٢).

(٣) ما بين الأقواس ساقط من الأصل، راجع المطبوعة.

٢٧ـ قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [١٣٦] فى هذه السورة، وفى «آل عمران» ﴿عَلَيْنَا﴾[٨٤]؛ لأن (إلى) للانتهاء إلى الشىء من أى جهة كانت، والكتب منتهية إلى الأنبياء، وإلى أممهم جميعًا.

والخطاب فى هذه السورة إلى الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿قُولُوا﴾ [١٣٦] فلم يصح إلا (إلى)، و (على) مختص بجانب الفوقية[١]، وهو مختص بالأنبياء؛ لأن الكتب منزلة عليهم، لا شركة للأمة فيها [٢].

وفى «آل عمران» ﴿قل﴾ [٨٤] وهو مختص بالنبى ﷺ دون أمته، فكان الذى يليق به (على).

وزاد فى هذه السورة: ﴿وما أوتى﴾ وحذف من «آل عمران»؛ لأن فى «آل عمران» قد تقدم ذكر الأنبياء، حيث قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [٨١].

٢٨ـ قوله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [١٤٩] هذه الآية مكررة ثلاث مرات[٣]. قيل: إن الأولى نسخ للقبلة، والثانية للسبب. وهو قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [١٤٩] والثالثة: للعلة، وهو قوله: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [١٥٠] وقيل: الأولى فى مسجد المدينة، والثانية: خارج المسجد، والثالثة: خارج البلد[٤].

وقيل: فى الآيات خروجان: خروج إلى مكان ترى فيه القبلة، وخروج إلى مكان لا ترى، أى الحالتان فيه سواء.

قلت: إنما كرر؛ لأن المراد بذلك: الحال والمكان والزمان.

---

(١) فى الأصل الفوت، وهذا تحريف من الناسخ.

(٢) فتح الرحمن (ص ٣٦، ٣٧) مسألة (٥٥)، والنووى (ص ١٨٥) مسألة (٤٥).

(٣) كررت مرتين بنصها، وثالثة تضمنت معناها ـ وهى أولاهن فى الكتاب العزيز: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ الآية [رقم ١٤٤]. ثم جاءت متصلة بقوله ـ تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [رقم ١٥٠] وبنى ـ رحمه الله تعالى ـ شرحه على الأخيرة فى بيانه العلة.

(٤) راجع قول الشيخ زكريا الأنصارى (ص ٣٩ ، ٤٠) مسألة (٤٥).

وقلت: فى الآية الأولى ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ ليس فيها ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ فجمع فى الآية الثالثة بين قوله ﴿حَيْثُ خَرَجْتَ ـ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ ليعلم أن النبى[1] والمؤمنين فى ذلك سواء.

٢٩ـ قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ [١٦٠] ليس فى هذه ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾، وفى غيرها ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ٨٩]؛ لأن قبله هنا: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ﴾ [١٥٩]، فلو أعاد التبس[2].

٣٠ـ قوله: ﴿لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [١٦٤] خص العقل بالذكر؛ لأن به يتوصل إلى معرفة الآيات، ومثله فى [الرعد: ٤] و[النحل: ١٢] و[النور: ٦١] و[الروم: ٢٤].

٣١ـ قوله: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [١٧٠] فى هذه، وفى [المائدة: ١٠٤][3]، و[لقمان: ٢١]: ﴿ما وجدنا﴾؛ لأن ﴿ألفيت﴾ يتعدى إلى مفعولين، تقول: ألفيت زيدًا قائمًا، وألفيت عمرًا على كذا، و(وجدت) يتعدى ـ مرة ـ إلى مفعول واحد، تقول: وجدت الضالة، و ـ مرة ـ إلى مفعولين، تقول: وجدت زيدًا جالسًا، فهو مشترك، فكان الموضع الأول باللفظ الأخص أولى؛ لأن غيره إذا وقع موقعه فى الثانى والثالث علم أنه بمعناه.

٣٢ـ قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ [١٧٠] وفى «المائدة»: ﴿لا يعلمون﴾ [١٠٤]؛ لأن العلم أبلغ درجة من العقل؛ ولهذا جاز وصف الله به، ولم يجز وصفه بالعقل، فكانت دعواهم فى المائدة أبلغ؛ لقولهم: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [١٠٤] فادعوا النهاية بلفظ ﴿حسبنا﴾، فنفى ذلك بالعلم، وهو النهاية، وقال فى «البقرة»: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾

---

(١) فى المطبوعة وبعض النسخ (للنبى) وهذا تحريف من الناسخ والطابع.

(٢) قال محقق المطبوعة: «وجه الالتباس هو عدم وضوح متعلق قوله: من بعد ذلك. هل هو متعلق بقوله: ﴿يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا﴾ [١٥٩] أو متعلق بقوله: ﴿تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ [١٦٠] والمراد هنا الكتم بعد البيان والمراد من الآيات التى ذكر فيها ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ التوبة بعد الكتم.

(٣) فى المطبوعة: المائدة (٧٠٤) وهذا خطأ طبعاً من الطابعين.

[١٧٠]. ولم تكن النهاية، فنفى بما هو دون العلم؛ لتكون كل دعوى منفية بما يلائمها، والله أعلم[١].

٣٣ـ قوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [١٧٣] قدم (به) فى هذه السورة، وأخرها فى [المائدة:٣] و[الأنعام:١٤٥]، و[النحل:١١٥]؛ لأن تقديم الباء (هو) الأصل؛ فإنها تجرى مجرى الهمزة والتشديد فى التعدى، فكانت كحرف من الفعل، فكان الموضع الأول أولى بما هو الأصل؛ ليعلم ما يقتضيه اللفظ، ثم قدم فيما سواها ما هو (المستنكر)[٢] وهو الذبح لغيرالله، وتقديم ما هو الغرض أولى،ولهذا جاز تقديم المفعول على الفاعل، والحال على ذى الحال، والظروف على العامل فيه، إذا كان ذلك أكثر للغرض فى الإخبار.

٣٤ـ قوله فى هذه السورة: ﴿فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [١٧٣]، وفى السور الثلاث بحذفها؛ لأنه لما قال فى الموضع الأول: ﴿فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ صريحًا كان فى نفى الإثم فى غيره تضمينًا؛ لأن قوله: (غفور رحيم) يدل على أنه لا إثم عليه[٣].

٣٥ـ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [١٧٣] فى هذه السورة، خلاف سورة «الأنعام»؛ فإن فيها: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [١٤٥]؛ لأن لفظ الرب تكرر فى «الأنعام» مرات؛ ولأن فى «الأنعام» قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ [١٤١] الآية. وفيها ذكر الحبوب والثمار، وأتبعها بذكر الحيوان، من الضأن، والمعز، والإبل، وبها تربية الأجسام، فكان ذكر الرب فيها أليق.

٣٦ـ قوله. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ[٤] مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً

---

(١) يقول صاحب درة التنزيل: «لا يجوز وصف الله بالعقل لأن (يعقل) معناه: يحصر الشىء بإدراكه عما لا يدركه، ويقيده تمييزه له عن غيره مما لا يدركه. أو معناه حبس النفس عما تدعو إليه الشهوات. وليس فى الوجود شىء لا يدركه الله، وليس له شهوة فيحتبس عنها» أهـ. نقلاً عن حاشية المطبوعة (ص ٣٧).

(٢) المتكثر . . . فى الأصل وهو تحريف من النساخ. راجع فتح الرحمن ص ٤٢ مسألة (٧٥)، والنووى (ص ١٨٨) مسألة (٤٩).

(٣) النووى (ص ١٨٨، ١٨٩) مسألة (٥٠)، والفتح (ص ٤٢) مسألة (٧٦).

(٤) فى المطبوعة (من) وهذا تحريف خطير من الطابع.

﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٧٤] الآية فى السورة على هذا النسق.

وفى «آل عمران»: ﴿أُولَئِكَ لا خَلاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٧٧]؛ لأن المنكر فى هذه السورة أكثر فالمتوعد [الذى لحقه الوعيد][(١)] فيها أكثر، وإن شئت قلت: زاد فى «آل عمران»: ولا ينظر إليهم فى مقابلة: ﴿مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ﴾[(٢)].

٣٧ـ قوله فى آية الوصية: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [١٨١] خص السمع بالذكر؛ لما فى الآية من قوله: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ﴾؛ ليكون مطابقًا ـ وقال فى الآية الأخرى بعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٨٢]؛ لقوله قبله: ﴿فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ فهو مطابق معنى له[(٣)].

٣٨ـ قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [١٨٤][(٤)] قيد بقوله (منكم)، وكذلك: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ [١٩٦]، ولم يقيد فى قوله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [١٨٥]، اكتفاء بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [١٨٥]؛ لاتصاله به.

٣٩ـ قوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَقْرَبُوهَا﴾ [١٨٧][(٥)] وقال بعده: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا﴾ [٢٢٩]؛ لأن الحد الأول نهى، وهو قوله: ﴿وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [١٨٧].

وما كان من الحدود (نهيًا) أمر بترك المقاربة، والحد الثانى أمر، وهو بيان عدد الطلاق، بخلاف ما كان عليه العرب من المراجعة بعد الطلاق من غير عدد، وما كان (أمرًا) أمر بترك المجاوزة وهو الاعتداء[(٦)].

---

(١) ما بين القوسين زيادة من عندنا للإيضاح. والله أعلم.

(٢) راجع أيضًا النووى (ص ١٨٩) مسألة (٥١)، وفتح الرحمن السابق.

(٣) الفتح (ص ٤٣) مسألة (٨٠).

(٤) الفتح (ص ٤٣) مسألة (٨٢).

(٥) النووى (ص ١٩٠) مسألة (٥٢)، وفتح الرحمن (ص ٤٤) مسألة (٨٥).

(٦) ذكر فى درة التنزيل: «أن الحدود ضربان: حد هو منع ارتكاب المحظور، وحد فاصل بين الحلال والحرام». (ص ٢٦) بتصرف.

٤٠ـ قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ﴾ [١٨٩] جميع ما جاء فى القرآن من السؤال وقع ـ عقبه ـ الجواب بغير الفاء إلا فى قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي﴾ [طه: ١٠٥] فإنه أجيب بالفاء؛ لأن الأجوبة فى الجميع كانت بعد السؤال، وفى «طه» قبل وقوع السؤال، فكأنه قيل: إن سئلت عن الجبال فقل: ﴿يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾[(١)].

٤١ـ قوله: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣] فى هذه السورة، وفى «الأنفال»: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [٣٩]؛ لأن القتال فى هذه السورة مع أهل مكة، و(القتال) فى الأنفال مع جميع الكفار[(٢)]؛ فقيده بقوله: (كله).

٤٢ـ قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [٢١٤]، وقال فى «آل عمران»: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [١٤٢].

وقال فى التوبة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾ [١٦] الآية.

الخطيب أطنب فى هذه الآيات، ومحصول كلامه: أن الأول للنبى والمؤمنين، والثانى للمؤمنين، والثالث للمخاطبين جميعًا[(٣)].

٤٣ـ قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ * فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ «٢١٩، ٢٢٠» وفى آخر السورة[(٤)]: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٦٦]، ومثله فى «الأنعام» ﴿أَفَلا تَتَفَكَّرُونَ﴾[(٥)] [٥٠]؛ لأنه لما بين فى الأول مفعول التفكير وهو قوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ حذفه مما بعده، للعلم به. وقيل (فى) متعلقة بقوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢١٩].

---

(١) فتح الرحمن (ص ٤٥) مسألة (٨٦).

(٢) فتح الرحمن (ص ٤٥) مسألة (٨٧)، والنووى (ص ١٩٠) مسألة (٥٣).

(٣) النووى (ص ١٩١ ، ١٩٢) مسألة (٥٦)، وفتح الرحمن (ص ٤٦، ٤٧) مسألة (٩٢).

(٤) يريد ـ والله أعلم ـ أواخرها، لأن آخر «البقرة» ينتهى بالآية رقم ٢٨٦.

(٥) ما بين القوسين زيادة بيانًا للمراد.

٤٤ـ قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [٢٢١] بفتح التاء، والثانى بضمها؛ لأن الأول من نكحت والثانى من أنكحت، وهو[١] يتعدى إلى مفعولين:

الأول فى الآية: (المشركين)، والثانى محذوف، وهو (المؤمنات) أى لا تنكحوا المشركين النساء المؤمنات حتى يؤمنوا [٢].

٤٥ـ قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ﴾ [٢٣١] أجمعوا على تخفيفه إلا شاذًا، وما فى غير هذه السورة قرىء بالوجهين؛ لأن قبله[٣] ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [٢٣١]، وقبل ذلك: ﴿فَإِمْسَاكٌ﴾ [٢٢٩] فاقتضى ذلك التخفيف[٤].

٤٦ـ قوله: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ﴾ [٢٣٢]، وفى «الطلاق»: ﴿ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ﴾ [٢]، الكاف فى (ذلك) لمجرد الخطاب، لا محل له من الإعراب، فجاز الاختصار على التوحيد، وجاز إجراؤه على عدد المخاطبين، ومثله: ﴿عَفَوْنَا عَنكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [٥٢].

وقيل: حيث جاء بواحد، فالخطاب للنبى ﷺ وخص بالتوحيد فى هذه السورة؛ لقوله: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ﴾، وجمع فى «الطلاق»، لما لم يكن بعده ﴿مِنكُمْ﴾.

٤٧ـ قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٤]، وقال فى الآية الأخرى ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [٢٤٠]؛ لأن تقدير الأول فيما فعلن بأمر الله وهو المعروف. و(فعل) فى ﴿مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ﴾ فعلاً من أفعالهن معروفًا، أى: جاز فعله شرعًا[٥].

قال أبو مسلم ـ حاكيًا عن الخطيب ـ :إنما جاء المعروف الأول معرف

---

(١) أى الثانى (أنكحت) يتعدى إلى مفعولين. تقول من الأول: نَكَحَ وَلدى بِكْرًا، وتقول من الثانى: أَنْكَحْتُ ولدى بكرًا، فالأول بمعنى: تَزَوَّجَ، والثانى بمعنى: زَوَّجْتُ.

(٢) فتح الرحمن ص ٤٧ مسألة (٩٥).

(٣) أى قبله فى هذه الآية ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ﴾ وهى الآية رقم [٢٣١].

(٤) فتح الرحمن (ص ٤٧، ٤٨) مسألة (٩٦).

(٥) راجع قول النووى (ص ١٩٢) مسألة (٥٧)، والفتح (ص ٤٩) مسألة (١٠٠).

اللفظ؛ لأن المعنى: بالوجه المعروف من الشرع لهن، وهو الوجه الذى دل عليه وأبانه.

والثانى: كان وجهًا من الوجوه التى لهن أن يأتينه، فأخرج مخرج النكرة لذلك.

قلت: النكرة إذا تكررت صارت معرفة، فإن قيل: كيف يصح ما قلت، والأول معرفة والثانى نكرة ؟ ، وما ذهبت إليه يقتضى ضد هذا، بدليل قوله تعالى : ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾ [المزمل: ١٥ ، ١٦]؛ فالجواب:

أن هذه الآية بإجماع من المفسرين مقدمة على تلك الآية فى النزول، وإن وقعت متأخرة فى التلاوة. ولهذا نظير فى القرآن الكريم فى موضع آخر، أو موضعين وقد سبق بيانه[1]، وأجمعوا أيضًا على أن هذه الآية منسوخة بتلك الآية، ، والمنسوخ سابق على الناسخ ضرورة، فصح ما ذكرت أن قوله: ﴿ **بالمعروف** ﴾، هو ما ذكر فى قوله: ﴿ **من معروف** ﴾. فتأمل فيه؛ فإن هذا دليل على إعجاز القرآن.

٤٨ـ قوله: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا** ﴾ [٢٥٣][2] كرر هنا تأكيدًا، وقيل : ليس بتكرار؛ لأن الأول للجماعة والثانى للمؤمنين.

وقيل: كرر، تكذيبًا لمن زعم أن ذلك لم يكن بمشيئة الله تعالى.

٤٩ـ قوله تعالى : ﴿ **وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** ﴾ [٢٧١] فى هذه السورة بزيادة (من) موافقة لما بعدها؛ لأن بعدها آيتين، فيهما ثلاث جمل، فيها (من) على التوالى، وهى قوله: ﴿ **وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ** ﴾ ثلاث مرات[3].

---

(١) راجع الفقرة رقم (٢٦) من سورة «البقرة».

(٢) انظر النووى (ص ١٩٣) مسألة (٥٩)، وفتح الرحمن (ص ٥٠) مسألة (١٠٣). هذا، ونلاحظ أن قوله تعالى: ﴿ **ولو شاء الله ما اقتتلوا** ﴾ سبقها فى الآية قوله تعالى: ﴿ **ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم** ﴾.

(٣) وذلك فى قوله تعالى : ﴿ **وما تنفقوا من خير فلأنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون** ﴾ [٢٧٢] والثالثة فى قوله تعالى: ﴿ **وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم** ﴾ [٢٧٣]. راجع أيضًا فتح الرحمن (ص ٥٢) مسألة (١١٢).

٥٠ـ قوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [٢٨٤] (يغفر) مقدم فى هذه السورة وغيرها، إلا فى «المائدة»؛ فإن فيها ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ﴾ [٤٠]؛ لأنها نزلت بعدها فى حق السارق والسارقة[١]، وعذابهما يقع فى الدنيا، فقدم لفظ العذاب، وفى غيرها (قدم لفظ)[٢] المغفرة رحمة منه تعالى، وترغيبًا للعباد فى المسارعة إلى مرضاته والمغفرة.

جعلنا الله منهم بمنه وكرمه[٣].

(١) راجع فتح الرحمن (ص ٥٦) مسألة (١٢٤)، وفتاوى النووى ص ١٩٦ مسألة (٦٦).
(٢) ساقطة من الأصل، ومسبوقة من المطبوعة.
(٣) ساقطة من بعض النسخ.

obeikandl.com